الاقتصاد البنفسجي ريادة الثقافة في التنمية المستدامة (إشارة خاصة لحالة العراق)

عبد الله فاضل عبد الله الحيالي

عضو الهيئة الإستشارية العلمية والتدريسية - المعهد الدولي لاقتصاد الإلهام – المنامة – مملكة البحرين

المستخلص

تتبلور مشكلة البحث في أن الاقتصاد البنفسجي بالرغم من عدّه فرعاً أساسياً من فروع الاقتصاد المستدام لكنه لم يحظَ بالإهتمام الكافي في دعم أبعاد التنمية المستدامة، وبالرغم من دوره الريادي في تحقيق أهدافها، فهو تحالف جديد مع الاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الإجتماعي، يؤكد ضرورة إضفاء طابع إنساني/ اقتصادي على التنمية المستدامة ذلكم بإستخدام الثقافة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية، والبيئية، والإجتماعية. تأتي أهمية البحث في أن الاقتصاد البنفسجي هو أكثر من مجرد الإتيان بمصطلح اقتصادي جديد، لأن أبعاده تجاوزت القيم الاقتصادية للمخرجات الثقافية كونه يسهم في إيجاد بيئة أكثر ثراءً وتنوعاً، مما يجعلها محركاً للرفاهية الاقتصادية والإجتماعية، ذلكم أنه يمكن للثقافة العمل على إعادة توجيه اقتصاد المستقبل، وإعطاء معنى متجدد للنشاطات الاقتصادية. يهدف البحث إلى كيفية تفعيل دور قطاع الثقافة ضمن مدارج تطبيقات الاقتصاد البنفسجي. وتكمن فرضية البحث في أن قصور الوعي الاقتصادي بأهمية مشاركة قطاع الثقافة ضمن متضمنات الاقتصاد البنفسجي يحول دون النهوض من أجل دعم أبعاد التنمية المستدامة. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي. يعد العراق بيئة محلية خصبة وجاذبة لنجاح متضمنات الاقتصاد البنفسجي، ذلكم أنه يتوافر على مقومات تثمين القطاع الثقافي والإستثمار فيه لإنتاج السلع والخدمات الثقافية. إذ يعد الاقتصاد البنفسجي رافداً جديداً وواعداً في العراق، كونه يتمتع بثراء شاسع في منظور التنوع الثقافي، كثير القطوف، بالغ الأثر من حيث تعدّد اللغات التي تتوافر فيه ، وبطبيعة الحال يحصد العراق درجات أعلى بحسب مؤشر (جيمس فيرون)، كونه يتوافر على أكثر من لغتين؛ وكذا الحال فيما يخص التنوع الثقافي من حيث الأديان، التي يشتمل عليها العراق، وبالنتيجة يحصل العراق على درجات أعلى بحسب مؤشر (البرتو إليسينا).

مفاتيح الكلمات: الاقتصاد البنفسجي، الاقتصاد المستدام، الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، الثقافة.

1. المقدمة

تنطوي أهمية البحث على أن الاقتصاد البنفسجي هو أكثر من مجرد الإتيان بمصطلح اقتصادي جديد، لأن أبعاده تجاوزت القيم الاقتصادية للمخرجات الثقافية كونه يسهم في إيجاد بيئة أكثر ثراءً وتنوعاً، مما يجعلها محركاً للرفاهية الاقتصادية والإجتماعية، ذلكم أنه يمكن للثقافة العمل على إعادة توجيه اقتصاد المستقبل، وإعطاء معنى متجدد للنشاطات الاقتصادية. تكمن مشكلة البحث في أن الاقتصاد البنفسجي يعد فرعاً أساسياً من فروع الاقتصاد المستدام الذي لم ينل حقه من الإهتمام في مضار البحوث والدراسات التي تُعنى بالتنمية المستدامة بالرغم من دوره الريادي في تحقيق أهدافها، فهو تحالف جديد مع الاقتصاد الأخضر، يؤكد ضرورة إضفاء طابع إنساني/ اقتصادي على التنمية المستدامة ذلكم بإستخدام الثقافة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية، والبيئية، والإجتماعية. يهدف البحث إلى كيفية تفعيل دور قطاع الثقافة ضمن مدارج تطبيقات الاقتصاد البنفسجي. وتتبلور فرضية البحث في أن قصور الوعي الاقتصادي بأهمية مشاركة قطاع الثقافة ضمن متضمنات الاقتصاد البنفسجي يحول دون النهوض من أجل دعم أبعاد التنمية المستدامة. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي.

2. المدلول الإصطلاحي للاقتصاد البنفسجي وعلاقته بالثقافة:

أشار الحيالي (2020) إلى أن بواكير نشأة إعتماد اللون البنفسجي صفة للاقتصاد ترجع إلى المعنى الرمزي الذي تتبناه الحركات النسوية Feminist Movements في الكثير من دول العالم شعاراً لها يبلور رؤيتها للمجتمع الذي ينبغي أن تسوده المساواة بين الجنسين (النوع الإجتماعي)، والتماهي مع الرؤية الشعبية للاقتصاد الأخضر أو ما كان يطلق عليه بالاقتصاد البيئي Environmental Economy والذي يعد فرعاً من فروع الاقتصاد المستدام Sustainable Economy، وثمة من يرى بأن تسمية الاقتصاد البنفسجي تقترن بالعمل النسوي غير مدفوع الأجر، وعدم المساواة بين الجنسين (الحيالي، 2020، ص247). وكذلك الحال التماهي مع التأثيرات النفسية والحسية التي يحدثها اللون البنفسجي عند المتلقي وتتباين تلكم التأثيرات بإختلاف

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1776

العقائد الفكرية والثقافية المتجذرة في العقل الجمعي المجتمعي. وحسبي هنا أن أتناول في هذا البحث من ألوان الاقتصاد أصدقها دلالة وأكثرها إرتباطاً بالواقع، وأبلغها أثراً في المستوى المعاشي للسكان، ونعني به الاقتصاد البنفسجي أو الاقتصاد الأرجواني The Purple Economy. إن من البدهي القول إبتداء أن اللون البنفسجي هو مزيج من اللونين الأحمر والأزرق، وقد كان هذا اللون قديماً يدل على الغنى والثروة، وهو لون ملكي، إستخدمته الأسر الملكية بكثرة، وذلك بسبب ندرته في الطبيعة، مما رفع قيمة إستخراجه وصنع أصباغه. أما مدلولاته فهو يعبّر عن الحكمة، والروحانية، والغموض، وينحاز بعامة إلى صفة محددة وهي الرقي. ويحمل الاقتصاد البنفسجي قيماً ترتبط إرتباطاً وثيقاً بثقافة المجتمع، مما يحقق إستجابة وتفاعل الإنسان، فتكون بذلك الثقافة خادمة للاقتصاد، والقناة التي تقوده إلى تحقيق الأهداف وغالباً ما توصف الثقافة بأنها القوة الناعمة ذات الأثر البالغ في الاقتصاد (الحيالي، 2019، ص14).

حظي موضوع الألوان بإهتمام علماء النفس إذ ظهر علم نفس الألوان Psychology of color، بيد أنه لم ينل حظاً وافراً بالإهتمام من الناحيتين النظرية والتجريبية، لكن تأثيرات الألوان في الأداء النفسي، والتصورات الذاتية، ما برحت موضوعاً مهماً في مجالات علم التسويق، بما ينطوي عليه من تصاميم وفنون الإعلان في جذب إنتباه المستهلكين للسلع والخدمات، بإستخدام الألوان ذات الدلالات الرمزية (الحيالي، 2020، ص247).

يجري إستخدام الألوان في علم الاقتصاد للتشبيه تارةً، والإستعارة تارةً أخرى. ذلكم أن الاقتصاد أشبه بالمرآة التي تنعكس فيها الألوان المعبّرة عن حقيقة المبادئ التي يطمح المجتمع إلى تحقيقها لتلبية حاجاته الإنسانية. ولهذا تتنوع الألوان التي يتلوّن بها الاقتصاد بحسب تعدد المبادئ والقضايا التي تتقاسمها هذه الألوان. وقد حصرها جمهرة الاقتصاديين في عشرة ألوان، ومنهم من زادها لوناً آخر، وهي تتباين في دلالاتها ورمزيتها (Massoudi & Birdawod, 2023).

وحسبي هنا أن أتناول في هذا المقال من ألوان الاقتصاد أصدقها دلالة وأكثرها إرتباطاً بالواقع، وأبلغها أثراً في المستوى المعاشي للسكان، ونعني به الاقتصاد البنفسجي أو الأرجواني The Purple Economy.

نعني بالثقافة هي مجموع العقائد والقيم والقواعد التي يقبلها أفراد المجتمع، وهي روح الأمة وعنوان هويتها، وهي من الركائز الأساس في بناء الأمم وفي نهوضها، فلكل أمة ثقافة تستمد منها عناصرها ومقوماتها وخصائصها، وتصطبغ بصبغتها، فتنسب إليها. وكل مجتمع له ثقافته التي يتسم بها، ولكل ثقافة مزياتها وخصائصها. كما أن التقدم الاقتصادي في أي بلد أو منطقة لا يمكن أن ينفصل عن التناغم والإنسجام عن البيئة الإجتماعية والثقافية (Zaidan et al, 2024).

وكان إعتقاد الكثير من الناس في الماضي أن التنمية الاقتصادية تعتمد على الإصلاح، والعلم والتقنية، لكن في الوقت الحاضر يجب إضافة عامل الثقافة. وعليه فأن التنمية الاقتصادية تبدأ من خطوتين أساسيتين هما الإصلاح والتقنية وتكملها بالخطوة الثالثة وهي إعتمادها على الثقافة من أجل تعزيز التنمية المستدامة. لأن الثقافة هي القدرات الحسية والخفية، والمفاهيم غير الملموسة التي تؤثر تأثيراً عميقاً في الوجود المادي والواقع الملموس في الإنتاج وحياة الإنسان. كما تؤدي الثقافة دوراً مهماً في تشجيع الإنسان على الإبتكار. وقد أسهمت الثقافة في تعزيز التنمية المستدامة في كثير من الدول، فلو نظرنا من ناحية تاريخ التنمية المستدامة الصينية، فإننا نلاحظ أن التنمية الثقافية قد أسهمت مساهمة قوية ومباشرة في النمو الاقتصادي. كما أن ظهور عصر النهضة الأوربية في القرن الرابع عشر كان من خلال الإبتكارات الجديدة، الناجمة عن الإزدهار الثقافي وإنتعاش التجارة وإزدهار المدن التجارية الأوربية.

كما تمتاز الصناعة الثقافية بمزيات خفض إستهلاك الموارد وخفض التلوث البيئي، وهو يعد أُنموذج لاقتصاد منخفض التلوث ومحافظ على البيئة، وهذا أمر ضروري لتحسين نوعية التنمية الاقتصادية. كما يساعد تطوير صناعة الثقافة على تحسين الهيكل الاقتصادي والهيكل الصناعي وتحفيز هيكل الإستهلاك، وتوسيع فرص العمل وروح المبادرة، ويسهم في تنمية المناطق المتخلفة اقتصادياً. وإن التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الذي يحتوي على المزيد من الثقافة يمكنها أن ترتقي إلى أعلى المستويات وتحقق الإستدامة في التنمية. وقد أصبحت صناعة الثقافة تمثل نسب مهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فعلى سبيل الإبانة نجدها في الولايات المتحدة الأمريكية تسهم بأكثر من 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي ثاني أكبر صناعة بعد صناعة الأسلحة. وفي البلدان المتقدمة بعامة فإن صناعة الثقافة تمثل ما لا يقل عن 10% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت العمود الفقري والمحرك الحقيقي للتنمية. واليوم فقد إزدادت العوامل الثقافية في الاقتصاد، وال

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1776

2019، ص14-15)، وعقدت الجزائر – مستغانم م

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1776

يستلزم ذلك إلى جانب توفير الخدمات العامة للرعاية، تقديم الدعم فيما يتعلق بالإستثمارات الخضراء العامة Public Green Investments وكذلك الإستثمارات الخضراء الخاصة في الزراعة، والبنية التحتية الريفية، وبرامج نقل التقنية الخضراء Green Technology Transfer ،التي تعتمد على المعرفة المحلية للنساء بالنظم البيئية، والإعانات الريفية المستهدفة للنساء، وبرامج التوظيف التي تستهدف النساء المعدمات في القطاعات الخضراء من مثل الزراعة العضوية.

ينبغي دعم تحقيق الأهداف التي تنطوي عليها المرتكزات الثلاثة، من خلال تمكين بيئة الاقتصاد الكلي، الذي يمثل المرتكز الرابع من مرتكزات الاقتصاد البنفسجي، إذ يتطلب النهج التقليدي لسياسة الاقتصاد الكلي التحرّر من الإنحياز للنوع الإجتماعي (الجنس) المتأصل.

يشير Elson & Cagatay (2000) إلى وجود ثلاث تحيّزات biases في الاقتصاد الكلي المتشدد هي:

1. التحيز الإنكماشي Deflationary bias.
2. تحيز التسليع Commodification bias.
3. تحيز المعيل من الذكور.(Elson, D. and N. Cagatay, 2000, p.1347-1364)
4. ثمة من يضيف تحيز آخر هو تحيز إعادة التنظيم Deregulation bias.

ينشأ التحيز المتشدد من التركيز على السياسة الإنكماشية، بغية ضبط التضخم، على حساب توليد فرص العمل، كما يجري التركيز للسياسة النقدية على تثبيت الأسعار.

إن عملية الدفع لسوق العمل المرنة، تؤدي إلى تدهور ظروف سوق العمل، مما يزيد من حدّة الضغوط على عملية التوازن بين الحياة والعمل، وإضعاف أواصر القوة في عمل المرأة. وعلى سبيل الإبانة، فإن عقود العمل بدوام جزئي، أو لوقت أو مدة محدّدة، تحّد من الحصول على عقود عمل توّفر للمرأة العاملة إجازة رعاية مدفوعة الأجر، وتزيد الفجوة في الأجور بين الجنسين، مما يفاقم من إحتمال تراجع دور المرأة إلى دور ربة البيت بدوام كامل

تعطي السياسات الإنكماشية أولوية للتحكم في التضخم على حساب توليد فرص العمل، بينما يعني تحيز التسليع إنخفاض فرص العمل العام، من خلال الخصخصة، وهذا يؤدي للتحيز إلى المعيل من الرجال، إذ يفترض أن يكون الرجل المتلقي الرئيس والأسبق للعدد المحدود من الوظائف، وتكون المرأة عنصراً تابعاً له. ومن المتوقع أن تعتمد النساء اللاتي ليس لديهن وظائف ولا أزواج / آباء، على شبكات الأمان الإجتماعي، التي تم إنشائها للأسر الفقيرة (Ilkkaracan, 2016, p.14).

ينبغي أن يكون للإطار العام لسياسة الإقتصاد الكلي، الذي يوّفر بيئة مؤاتية للاقتصاد البنفسجي الخصائص الآتية:

1. تصميم السياسة المالية:

هي تلك السياسة التي تتبنى نهج الموازنة بين الجنسين على نطاق واسع لتقويم القرارات الضريبية والإنفاقية، من أجل حساب تأثيرها في النوع الإجتماعي بحسب الجنس، أي في توزيع وإعادة توزيع أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر، والنوع الإجتماعي للطلب على الأيدي العاملة، ومن ثم يتم تصميم تخصيصات الضرائب والإنفاق لإستيعاب تكاليف أعمال الرعاية، من خلال فرض الضرائب البنفسجية، والإنفاق المالي على البنية التحتية للرعاية الإجتماعية بعامة، وتسهيل توفير فرص عمل لائقة. وأن أي إنفاق تحفيزي يترتب عليه الإنفاق على الرعاية الإجتماعية بدلاً من التركيز الحصري المستمر على البنية التحتية المادية، وتوفير جيل من فرص العمل البنفسجية.

2. تصميم السياسة النقدية:

تقر بتوليد فرص عمل بشكل متساوي بين الرجال والنساء، كهدف ضروري لا يقل أهمية عن الإستقرار السياسي، يرتكز على أساس تحوّل أُنموذجي في سياسة الاقتصاد الكلي، وتحريرها من هاجس نمو الناتج المحلي الإجمالي وكفاءته.

يجري الإعتراف بالكفاءة كأداة ممكنة لسياسة الاقتصاد الكلي، لتحقيق أهدافها المتمثلة بالطبيعة والتنشئة، التي لا غنى عنها.

يجب أن يصبح توليد فرص العمل على أساس الوظائف اللائقة هدفاً أساسياً، ليس لمعالجة مشكلة البطالة حسب، بل كإعتراف بحقيقة مفادها أن ثمة حاجة إلى وظائف لائقة لملايين النساء غير المشاركات بأي عمل في جميع أنحاء العالم، والمستبعدات من سوق العمل بشكل كلي.

3. الإطار المؤسسي:

هو الإطار القائم على فكرة أن الأسواق ليست ذاتية الإنشاء، ولا ذاتية التنظيم، وثمة دور مهم لدولة الرفاه الإجتماعي، مع قواعد راسخة للحكم الذاتي، وسيكون النظام الاقتصادي البنفسجي Purple Economic Order ممكن التحقيق، من خلال ديمقراطية سياسة الاقتصاد الكلي (Ilkkaracan, 2016, p.14).

5. مقومات نجاح الاقتصاد البنفسجي:

ثمة مرتكزين رئيسين يجدر توافرهما بغية نجاح الاقتصاد البنفسجي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هما: التنوع الثقافي، وتوافر الصناعات الثقافية أو ما يطلق عليها بالصناعات الإبداعية.

1. التنوع الثقافي:

يعد التنوع الثقافي ضرورة أساسية لديمومة البشرية، إذ يتعرض لظاهرة التهميش والتراجع، ولهذا السبب إنبرت العديد من المنظمات من ضمنها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO التي تسعى إلى المحافظة على التنوع الثقافي وحمايته من الإضمحلال، بمقابل إحترام ثقافات الغير، لجعل المجتمعات أكثر تنوعاً ثقافياً. ويبدوأن من الصعوبة بمكان تحديد التنوع الثقافي في الدولة، لكن يسود الإعتقاد بأن المؤشر الجيد هو عدد اللغات التي يجري التحدث بها في الدولة أو على الصعيد العالمي، ولعل من الجدير بالذكر الإشارة إلى أن الدول الغربية المتقدمة معروفة بالتجانس في أغلبيتها، مع ندرة التنوع الثقافي فيها، وفي المقابل نجد أن الدول النامية من مثل الدول الأفريقية التي تعاني من بطء عجلة التنمية الاقتصادية فيها، بيد أنها تحتل الصدارة في التنوع الثقافي، ولهذا السبب فإن الاقتصاد البنفسجي يمثل فرصة ثمينة لهذه الدول الغنية بالتنوع الثقافي، وذلكم بالإستخدام الأمثل للمجال الثقافي فيها، وهذا عادةً يتطلب صوغ إستراتيجية فعّالة تستهدف خلق التعايش بين المكوِنات المجتمعية المتنوعة (ميلود وطهيري 2020، ص201). غالباً ما يُشبّه التنوع الثقافي بقوس المطر في تعدّد ألوانه، التي هي أساس جماله، إذ يشكل الاختلاف فسيفساء الوطن، وهو تراث مشترك لجميع أطيافه، إذ يعد صونه ضرورة لازمة، لا يمكن فصله عن إحترام كرامة الإنسان. وثمة مؤشرات إحصائية لوضع درجات للدول بحسب التنوع الثقافي الذي يسود في دولة ما، وأبرز هذه المؤشرات:

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1776

مؤشر جيمس فيرون، أستاذ بجامعة ستانفورد يقوم هذا المؤشر على منح درجة أعلى للدول التي تتحدث لغتين أو أكثر من اللغات غير ذات الصلة، بينما تشير النتيجة الأقل إلى أن معظم أو كل البلد يتحدثون اللغة نفسها.

مؤشر البرتو أليسينا، اقتصادي سياسي، ينظر هذا المؤشر في العوامل التي تتجاوز اللغات من مثل الدين والعرق.

مؤشر جوزيف غيرينبرغ، إشتهر بعمله في مجال التصنيف اللغوي الجيني للغات، ويعطي هذا المؤشر إحتمال شخصين تم إختيارهم عشوائياً من أي دولة يتحدثان اللغة نفسها. (ميلود وطهيري 2020، ص201)

2. مدى توافر الصناعات الثقافية أو / والإبداعية:

يعرّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الصناعات الثقافية / الإبداعية بأنها تلكم الصناعات التي تنتج السلع والخدمات والتي تستخدم رأس المال الفكري والإبداع في قطاع الثقافة بوصفها مُدخلين أوليين، وتضم هذه الصناعات أربع مجاميع رئيسة هي ميلود وطهيري، 2020، ص 196-197) و (إمباني، 2020، ص 59).

1. التراث: يندرج تحت معيار التراث أشكال عدة من التعبير الثقافي التقليدي أبرزها (الفنون، والحرف اليدوية، والمهرجانات، والإحتفالات، والمواقع الثقافية التي تضم بين ظهرانيها المواقع الأثرية، والمتاحف، والمعارض، والمكتبات).
2. الفنون: تصنف الفنون إلى صنفين هما: الفنون البصرية (الرسم، والنحت، والتصوير الفوتوغرافي، والتحف)، والفنون المسرحية (الموسيقى، والمسرح، والأوبرا، والسيرك).
3. وسائل الإعلام: تقسم وسائل الإعلام إلى قسمين هما: النشر والوسائط المطبوعة (الكتب، والصحافة، والمطبوعات الأخرى)، والوسائل السمعية والبصرية (الأفلام، والإذاعة، والتلفزة).
4. الإبداعات الوظيفية: ينضوي تحت لواء الإبداعات الوظيفية ثلاثة أصناف هي: التصميم (الرسم، والأزياء، والمجوهرات، ولعب الأطفال)، ووسائل الإعلام الجديدة (البرمجيات، وألعاب الفيديو)، والمحتوى الإبداعي الرقمي والخدمات الإبداعية (الإعلان، والخدمات المعمارية، والخدمات الثقافية والترفيهية، والبحوث الإبداعية).

6. .مقومات نجاح الصناعات الثقافية أو/ والإبداعية:

تنطوي الصناعات الثقافية / الإبداعية على مقومات عدة تعد مداخل لنجاحها في بيئتها المحلية وهي:

1. التداخل بين القطاعات التي لم تكن تاريخياً تعمل معاً.
2. التعاون عبر القطاعات والمهن والجمعيات والشركات.
3. تمتاز بيئة المجتمعات المحلية كونها ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالأفراد والأماكن التي نشأت فيها تلك الصناعات الحرفية، وفي طليعتها الحرف الشعبية القديمة.
4. توافر سمة التماسك الإجتماعي، كونه يعبّر عن الشعور بالإنتماء إلى المجتمع والوطن، ومن خلال إنشاء شبكة إجتماعية متماسكة ومنتمية إلى بعضها البعض.
5. الملكية الفكرية، ذلكم أن صاحب الملكية الفكرية هو بحاجة ماسة إلى من يدعمه مالياً.
6. الحرية والثقة اللتان تشجعان على الإبداع والإبتكار والتمكّن منها.
7. الإستثمار المنتظم الذي يتجسد على شكل إنفاق على البحث والتطوير، ودعم الإبداع والإبتكار.

تمتاز الصناعات الثقافية/ الإبداعية بمزيات إستدناء كمية الموارد الاقتصادية، وبمسايرة خفض التلوث البيئي والمحافظة على البيئة المحلية وإستدامتها، ويعد ذلك أمر ضروري لتحسين نوعية التنمية المستدامة.

7. .الدور المأمول للاقتصاد البنفسجي في العراق:

يعد العراق بيئة محلية خصبة وجاذبة لنجاح متضمنات الاقتصاد البنفسجي، ذلكم أنه يتوافر على مقومات تثمين القطاع الثقافي والإستثمار فيه لإنتاج السلع والخدمات الثقافية (البنفسجية). إذ يعد الاقتصاد البنفسجي رافداً جديداً وواعداً في العراق، كونه يتمتع بثراء شاسع من التنوع الثقافي، كثير القطوف، بالغ الأثر في منظور التنوع الثقافي من حيث تعدّد اللغات التي تتوافر فيه (العربية، والكردية، والتركمانية، والآشورية الحديثة وتعرف أيضاً باللغة السُّريانية، والآرامية، والكلدانية، والشبكية وغيرها)، وبطبيعة الحال يحصد العراق درجات أعلى بحسب مؤشر (جيمس فيرون)، كونه يتوافر على أكثر من لغتين؛ وكذا الحال فيما يخص التنوع الثقافي من حيث الأديان، التي يشتمل عليها العراق (الإسلامية، والمسيحية "الكلدانية، السُّريانية، الآشورية، الأرمنية"، والصابئة المندائية، والإيزيدية، وغيرها)، وبالنتيجة يحصل العراق على درجات أعلى بحسب مؤشر (البرتو إليسينا)، زد على ذلك ما يمتلكه العراق من ثراء في موروثه الحضاري، وما تكتنزه ثراه من مواقع أثرية قديمة، وإسلامية، وحديثة، ومواقع دينية واسعة الطيف والتوزيع المكاني لها، ناهيك عن الطبيعة الخلابة والمتنوعة من جبال وهضاب وسهول وصحارى، ومناخ متنوع، وأن هذا التنوع يمكن إستثماره، وتحويل تلكم الأماكن إلى مقاصد سياحية جاذبة للسياح من داخل العراق وخارجه، وتحقيق إيرادات جمة، ناهيك عن توفير باذخ من فرص العمل في المناطق التي تتوافر على تلكم المقاصد التراثية والحضارية السياحية.

وفي مسك الختام، يجدر بالحكومة الإتحادية والمحلية لفت الأنظار إلى دعم متضمنات الاقتصاد البنفسجي، بوصفه رافداً جديداً يسهم في رفد الناتج المحلي غير النفطي بقيم مضافة عالية، وإستيعاب كبير للأيدي العاطلة عن العمل، وتحقيق وفورات اقتصادية جمّة، ذلكم من خلال إستثمار الموروث والقيم الثقافية في النشاطات الاقتصادية، وإقامة الصناعات الثقافية/ الإبداعية.

تقع المسؤولية على عاتق وزارات وهيئات بعينها تقف في مقدمتها وزارة الثقافة والسياحة والآثار، ودواوين الأوقاف والشؤون الإسلامية، والمسيحية، والديانات الأخرى، ووزارة الصناعة، ووزارة البلديات، ووزارة الموارد المائية، ووزارة البيئة وغيرها، لإقامة المنشآت ذات الصلة بمقومات تعزيز الصناعات الثقافية/ الإبداعية بوصفها الركيزة الأساس للنهوض بواقع الاقتصاد البنفسجي، الذي أضحى اليوم من القطاعات المنافسة على صعيد الاقتصاد المحلي في العراق، وتحويله إلى قطاع اقتصادي إنتاجي، يعمل على رفد الناتج المحلي غير النفطي بقيم مضافة واسعة الطيف، ويعمل في الوقت نفسه على إمتصاص البطالة، التي أمست اليوم ظاهرة ماثلة للعيان وبنسب جدُّ مرتفعة، وأن الأغلبية الساحقة من العاطلين عن العمل هم من أصحاب الشهادات والمؤهلات العلمية، وبما يخدم تطلعات النجاح للصناعات الثقافية / الإبداعية في العراق.

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1776

8.الإستنتاجات والتوصيات:

أ. الإستنتاجات:

1. نقص الوعي بأهمية إشتراك السياحة المستدامة في الاقتصاد البنفسجي فضلاً عن تقهقر البيئة المحيطة والتي أضحت عائقا أمام التنمية السياحية من أمثال التلوث البيئي، وإهمال التراث الثقافي والتاريخي، واللامبالاة، فضلاً عن سلوكيات بعض المواطنين البعيدة كل البعد عن المعرفة والتحضر التي ترى من السياحة أداة كسر وتحدي للثقافة والتقاليد الوطنية.

2. ينبغي إعطاء أهمية أكبر للبعد الثقافي في التنمية السياحية المستدامة، لدعم التوجه الجديد حول الاقتصاد البنفسجي بوصفه بُعد إستراتيجي، ومعرفة كيفية تأثير تثمين البعد الثقافي في العوائد الاقتصادية، وزيادة القوة التنافسية، فعندما تقوم الدولة أو القطاع الخاص ببيع السلعة أو الخدمة فإنها تبيع معها أيضاً المحتوى الثقافي المدمج ضمن تلك السلعة أو الخدمة.

3. تعد المنتجات الحرفية التقليدية أداة للتعبير عن واقع المجتمع في الماضي، وأداة لإبراز عراقته وثقافته وحضارته، كما يمكن لها أن تسهم في تحريك الاقتصاد والإسهام في توليد قيم مضافة؛ ناهيك عن مساهمتها في تثبيت السكان المحليين، وتحسين مستويات المعيشة، وتقليل الهجرة إلى المدن بما تدره عليهم من دخول نقدية.

4. ثمة عوائق تواجه قطاع السياحة الثقافية والآثارية يمكن تلخيصها في النقاط الآتية: -

معاناة التراث الثقافي المادي من عوامل التعرية والإندثار بسبب العوامل الطبيعية أو/ والبشرية.

غياب العلامات التوجيهية والإرشادية في المناطق السياحية، وقلة المرشدين السياحيين وبخاصة في الأماكن الأثرية.

تردد القطاع الخاص وعزوفه عن الإستثمار في قطاع السياحة، وعدم توافر الحافز المادي والمعنوي لجذبه.

تعد السياحة المستدامة من أهم "المهن البنفسجية" التي تمتاز بكونها موروث ثقافي كبير.

5. ينبغي أن تكون السياسات الاقتصادية الكلية المصممة للاقتصاد البنفسجي، موجهة لتطوير المجالات الآتية:

الإستثمار في البنية التحتية الإجتماعية، لتطوير اقتصاديات الرعاية، يهدف إلى توليد فرص عمل (وظائف)بنفسجية ذات جودة (نوعية)عالية، إستجابة لحاجات الرعاية المتزايدة، في الوقت الراهن والمستقبل.

إعفاء الإستثمار في الاقتصاد البنفسجي من حسابات العجز في الموازنة العامة، ولا ينبغي عَدُ الإستثمار العام في قطاع الرعاية تكلفة وعبء على الموازنة العامة، بل عدّه إستثماراً مستداماً للأجيال الحالية والمستقبلية.

6. إن الإنفاق على البنية التحتية للرعاية له قدرة مضاعفة على توليد فرص عمل بنفسجية، ولا سيما حصة الوظائف التي يجري توليدها للنساء من ذوي المهارات الدنيا، بالمقارنة مع الإنفاق المماثل له على البنية التحتية المادية (بما في ذلك البنية التحتية الخضراء).

ب. التوصيات:

تمكن الباحث من الخلوص إلى التوصيات المقترحة الآتية لتفعيل عمل قطاع الثقافة والسياحة في العراق:-

1. ينبغي على الحكومة صيانة التراث الثقافي، وإشاعة ثقافة التوعية بأهمية المحافظة على التراث الثقافي بوصفه الهوية الثقافية والركيزة الأساسية للدفع بالتنمية المستدامة قدماً نحو الأمام. وفيما يأتي إجراءات تنفيذية يمكن إعتمادها للمحافظة على التراث الثقافي:- ضرورة توافر إدارة فعالة في المناطق الأثرية والتراثية من أجل المحافظة على محتواها. تسهيل طرق الوصول إلى المواقع السياحية والأثرية. وضع إستراتيجيات وخطط عمل وبرامج تهدف إلى تحقيق تنمية سياحية مستدامة.

2. يجدر بالعراق أن يهتم بالتنوع الثقافي الذي يميزه، من خلال إعادة الإعتبار له، وتثمينه والسعي لتفعيل عملية تصنيفه بوصفه تراث ثقافي عالمي.

3. تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي، وتلك المرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية، وتسهيل سبل إقامتها، نظراً لما تشكله من أهمية وإرتباطات في تنمية السياحة.

4. أن تضطلع الحكومة بتصريف منتجات النساء الماكثات في البيوت وإدماجهن في برامج التنمية السياحية المستدامة.

5. تخصيص مناطق سياحية على شكل أحياء خاصة بنشاطات الصناعة التقليدية، عند إعداد تصاميم المدن والقرى، كما هي الحال في تونس والمغرب على سبيل الإبانة، إذ تساعد المناطق المخصصةعلى تهيئة ظروف عمل مواتية للصناع، وحماية البيئة، وخلق ما يعرف باقتصاديات الحجم الكبير أو التكتلات الصناعية التقليدية.

6. عقد ندوات ومؤتمرات محلية ووطنية ودولية تمحور حول السياحة والصناعات التقليدية (الثقافية والإبداعية) وأهميتها في التنمية السياحية المستدامة، وإبراز أهميتها بوصفها مصدر دخل للمواطنين المحليين.

7. إقامة معارض وصالونات دورية للصناعات التقليدية والحرفية الثقافية، وتكثيف المشاركة في المهرجانات المحلية والوطنية والدولية.

8. تشجيع البحوث والتوثيق في مجالات الحرف والصناعات التقليدية لإيجاد الحلول العملية للمشكلات التي تعيق تطورها.

9. اشراك المجتمعات المحلية في إدارة المحميات الطبيعية والحضارية، وصناعة السياحة المحلية، من خلال دعم وتشجيع الإنتاج الفلكلوري والصناعات الثقافية، الإبداعية التقليدية التذكارية وتسويقها.

10. إستغلال المناسبات والمواعيد الثقافية والاقتصادية والإجتماعية والسياسية والرياضية ذات البعد الدولي للتعريف بالصناعات الثقافية الإبداعية ومنتجاتها المميزة من أجل الترويج لها وبخاصة في تلك البلدان المعروفة بكون أفرادها من أكثر السياح في العالم.

11. النهوض بالسياحة الثقافية في العراق، التي تعد مجالاً رحباً ورائداً لما يمتلكه من مقومات سياحية جمة، ولابد من أن تُولى له الأهمية الإستثنائية من لدن صناع القرار الاقتصادي والعمل على إرساء ثقافة سياحية من خلال:-

إحياء الموروث الثقافي العراقي ووضعه كمنتج سياحي.

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1776

التعريف بالموروث الثقافي العراقي على جميع الأصعدة المحلية والوطنية والدولية.

تسخير وسائل الإعلام للتعريف بالكنوز السياحية والمواقع الثقافية التي يزخر بها العراق.

إنشاء معاهد متخصصة في السياحة في المحافظات التي تتوافر فيها مقاصد سياحة آثارية وثقافية وطبيعية، تعمل على إرساء ثقافة سياحية، وتأهيل متخصصين في العلوم السياحية.

12. توجيه إهتمام وزارة الصناعة والمعادن بقطاع الصناعات الثقافية الإبداعية الذي أضحى من القطاعات المنافسة على الصعيد الاقتصادي وتعزيزها بوصفها أحد ركائز الاقتصاد البنفسجي، والإستفادة من تجارب الدول الرائدة التي سبقتنا في هذا المضمار.

13. يجدر بوزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي تكييف نظام التعليم من أجل تعزيز واكتساب المهارات التي يتطلبها " الإنتقال البنفسجي" من أجل:-

تهيئة "موارد بشرية"، وتنمية مهاراتها، وخلق "فرص عمل بنفسجية" جديدة لها.

تهيئة "موارد بشرية" لأجل "التواصل البنفسجي" وتعزيز الوعي في القضايا ذات الصلة بالثقافة.

تهيئة "موارد بشرية" في حقل "المحاسبة البنفسجية" لتقويم تأثير العوامل الاقتصادية في البيئة الثقافية.

تهيئة " موارد بشرية" في حقل " الضريبة البنفسجية" لتقويم النظام الضريبي، والتي تهدف إلى تشجيع إنتاج " بصمة ثقافية إيجابية".

المراجع

إمباني، نرمين عبدالقادر.(2020). "التوجهات الدولية لتطوير مفهوم الصناعات الإبداعية وسياساتها وأثرها على مؤسسات المعلومات في المجتمعات العربية: دراسة تحليلية"، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات.

بلبشير، فوراية وآخرون.(2020). "الصناعات الثقافية في ظل الاقتصاد البنفسجي -الأثر والإسهامات-، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، عدد خاص (الجزء الأول)، جامعة عبدالحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، جويلية 2020.

الحيالي، عبدالله فاضل.(2020). "تكامل الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر رؤية جديدة لنظام اقتصادي مستدام مقاربة نظرية"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 10، عدد خاص، الجزء الثالث، جامعة عبدالحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، جويلية 2020.

الحيالي، عبدالله فاضل.(2019). "الاقتصاد البنفسجي: ريادة الثقافة... وثقافة الاستدامة" رؤية إقليمية، نشرة دورية تصدر عن مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، السنة 2، العدد6.

ميلود وعيل، وطهيري آسيا.(2020). "الاقتصاد البنفسجي والتنوع الثقافي-إشارة خاصة لحالة الجزائر"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، عدد خاص (الجزء الثالث)، جامعة عبدالحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، جويلية 2020.

Birdawod, H. Q. (2022). Using factor analysis to determine the most important factors affecting student absenteeism at Cihan University-Erbil. Cihan University-Erbil Scientific Journal, 6(2), 1-8.

Diversum. (2013). The Purple Economy: An Objective Opportunity. First inter-institutional working group on the purple economy. Paris.

Elson, D. and N. Cagatay.(2000). "The Social Content of Macroeconomic Policies", World Development, Vol.28(7), pp.1347-1364.

Ilkkaracan, I. (2013). "The Purple Economy: A Call for a New Economic Order beyond the Green Economy". In GENANET(ed.). Sustainable Economy and Green Growth: Who Cares?. LIFE e.v.-German Federal Ministry for the Environment. Berlin. PP.32-38. Retrieved from http://www.genanet.de/fileadmin/user-upload/dokumente/Care-Gender-Green-Economy/Int-WS-Sustainable-Economy-Growth-Who-Cares-En.pdf.

Ilkkaracan, I.(2016).The Purple Economy Complementing the Green: Towards Sustainable and Caring Economies". "Paper presented at the workshop on "gender and Macroeconomics: Current State of Research and Future Directions". New York, p.10. Retrieved from http://www.levyinstitute.org/news/gender-and-macroeconomic-workshop-2016

Massoudi, A. H., & Birdawod, H. Q. (2023). Applying knowledge management processes to improve institutional performance. *Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences*, *7*(1), 1-10.

Zaidan, M. N., Hamdi, S. S., Birdawod, H. Q., & Agha, A. M. (2024). Factors Influencing Innovation Management in Iraq's Small-and Medium-sized Enterprises. *Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences*, *8*(1), 126-132.

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1776